

فلسطين

القدس في ضوء المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية.. واقع ومستقبل

مؤتمر القدس العلمي - العاشر - 2016





مؤتمر القدس العلمي العاشر

"القدس في ضوء المتغيرات المحلية

والاقليمية والدولية.. واقع ومستقبل"

مؤسسة القدس الدولية - فلسطين

المحور الثالث

القدس ..... رؤية استشرافية

القدس في المفاوضات العربية ـ "الإسرائيلية": الواقع واحتمالات المستقبل (1991-2015م)

أ. سعيد جميل تمراز

مدير دائرة التوثيق في مركز عبد الله الحوراني للدراسات والتوثيق – غزة – فلسطين

القدس في المفاوضات العربية ـ "الإسرائيلية"..... الواقع واحتمالات المستقبل (1991– 2015م)

أ. سعيد جميل تمراز

ملخص البحث:

شهدت مراحل الصراع العربي – "الإسرائيلي" خلال سنواته الطويلة، مواقف سياسية متباينة لأطراف الصراع حول قضية كبرى تحدد معالم ذلك الصراع، وهي قضية القدس، ويرجع ذلك التباين إلى جوهر الصراع الذي تفجر مع بدء الغزو الصهيوني لفلسطين، الذي انطلقت بوادره مع أواخر القرن التاسع عشر، تنفيذاً للمشروع الصهيوني الكبير الذي طُرح تحت عنوان (إيجاد وطن قومي لليهود)، فالصراع عبارة عن مواجهة بين الشعب العربي الفلسطيني الذي تعرض وطنه للاحتلال، وبين طرف آخر يمثل من وجهة نظر الشعب الفلسطيني استعماراً استيطانياً يحاول سلب هذا الوطن، وطرد شعبه إلى الأبد، ومن ثم، فإن المقاومة، من وجهة نظر الشعب الفلسطيني، تهدف في الأساس، عودة الحق المسلوب إلى أصحابه الشرعيين، وحصول فلسطين على استقلالها، شأنها شأن باقي كل الشعوب التي تعرضت أوطانها للاحتلال.

وتُعد قضية القدس واحدة من أهم القضايا الشائكة التي تعترض المفاوضات العربية ـ "الإسرائيلية"، وتحاول "إسرائيل" مراراً التهرب من مناقشتها بشكل جاد مع الفلسطينيين، ومنذ توقيع اتفاق أوسلو عام **1993**م، الذي أقر تأجيل قضية القدس إلى مرحلة الحل النهائي للمفاوضات، دخلت الحكومات "الإسرائيلية" المتعاقبة في سباق مع الزمن لفرض وقائع ملموسة على الأرض، بما يجعل النتائج المستقبلية المفترضة للمفاوضات حول القدس غير ذات قيمة عملية واستراتيجية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذه الدراسة، بتناولها موضوعاً حيوياً يتصل بمستقبل الشعب الفلسطيني، وتهتم به الأحزاب والفصائل والمواطن الفلسطيني، وكذلك الشخصيات السياسية والحزبية والفكرية العربية، وتجعله جديراً بالدراسة والاهتمام، ألا هو موضوع "القدس في المفاوضات العربية ـ "الإسرائيلية": الواقع واحتمالات المستقبل"، حيث تحظى القدس بأهمية خاصة عند الشعب الفلسطيني، وتحتل مكانة فريدة في الإسلام باعتبارها قبلة المسلمين الأولى، وثالث الحرمين الشريفين، ونظراً لأهمية الموضوع، قام الكثير من المؤرخين والباحثين والمهتمين بدراسته وتحليله، وعلى الرغم من كثرة الدراسات والأبحاث والكتابات التي كتبت عنه وحوله، إلا أنه تبقى الحاجة إلى دراسة هذا الموضوع دراسة علمية متخصصة حاجة ماسة وضرورية، وأخيراً، أرجو من الله أن تكون هذه

الدراسة مساهمة تصب في اتجاه تسليط الضوء على جانب من تاريخ القدس، وأن يكون فيها نفع لمن أراد أن يبحث في هذا الميدان.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى التعرف على مكانة القدس في المفاوضات العربية - "الإسرائيلية"، وعلى آثار المفاوضات على مستقبل مدينة القدس، وكذلك آفاق مستقبل الصراع حولها، وذلك من خلال ما يلي:

- إبراز الموقف العربي والفلسطيني من قضية القدس في المفاوضات العربية – "الإسرائيلية" (**1991-2015**م).
- إبراز الموقف "الإسرائيلي" من قضية القدس في المفاوضات العربية – "الإسرائيلية" (**1991-2015**م).
- تحديد أثر المفاوضات العربية – "الإسرائيلية" على مستقبل القدس.
- تقديم رؤية مستقبلية للصراع حول القدس.

منهج البحث:

سيتبع الباحث منهج البحث التاريخي (الوصفي والتحليلي)، حيث سيجمع المعلومات من مصادرها ومراجعها، ومن ثم القيام بدراستها وتفسيرها وتحليلها، وصولاً إلى استخلاص النتائج ودلالاتها، أما التوثيق، فسوف يتم إتباع النظام الفرنسي في التوثيق، الذي يكتفي بذكر اسم المؤلف واسم الكتاب، ورقم الصفحة، وأما البيانات التفصيلية للكتاب فتكتب في قائمة المصادر والمراجع في نهاية البحث.

تمهيد:

استغلت القيادة الصهيونية إعلان بريطانيا عن نيتها إنهاء انتدابها على فلسطين في الخامس عشر من أيار/ مايو **1948**م، لتعلن عن إقامة "دولة إسرائيل" في اجتماع "مجلس الشعب اليهودي" الذي عقد في "تل أبيب" يوم **14** أيار/ مايو **1948**م، أي قبل انتهاء الانتداب بيوم واحد، وعلى إثر ذلك الإعلان، وانسحاب قوات الاحتلال البريطاني من فلسطين، بدأت الاشتباكات تدور مع قوات الجيوش العربية التي بدأت بالدخول إلى فلسطين، ومن بينها قوات الفيلق العربي (قوات الجيش الأردني) بقيادة الجنرال الانجليزي "جون باغوت غلوب" (غلوب باشا)[1].

وأدى احتدام الوضع العسكري في فلسطين إلى تدخل هيئة الأمم المتحدة، وحاولت الوصول إلى اتفاق بين الطرفين لوقف إطلاق النار، وجرت مفاوضات بين الطرفين، وقد

توصلا في **30** تشرين الثاني/ نوفمبر **1948**م، إلى توقيع "اتفاق كامل وحقيقي لوقف إطلاق النار في القدس بين الجيش الأردني والقوات "الإسرائيلية"، حيث جرى تعيين خط تقسيم المدينة المقدسة إلى: قسم شرقي تحت السيطرة الأردنية يشكل **11%** من مساحة المدينة، وقسم: غربي تحت السيطرة "الإسرائيلية"، ويشكل **84%** من مساحة المدينة، وما تبقى، وهو **5%** اعتبر "مناطق حرام"، والتي أطلق عليها باللغة الانجليزية " No Man's Land" تحت سيطرة الأمم المتحدة[2].

تبع ذلك الاتفاق، توقيع اتفاقية الهدنة بين الأردن و"إسرائيل" في رودس في **3** نيسان/ أبريل **1949**م، وكرست تلك الاتفاقية تقسيم مدينة القدس إلى ثلاث مناطق: القسم الغربي، ويقع تحت سيطرة قوات الاحتلال "الإسرائيلي"، ومساحته **16261** دونماً، والقسم الشرقي الذي وقع تحت سيطرة الأردن، ومساحته **2220** دونماً، والقسم الثالث هو قطاع هيئة الأمم المتحدة أو المناطق المحرمة كما سمي في وسائل الإعلام آنذاك، ومساحته **850** دونماً، وشملت مقر المندوب السامي البريطاني على جبل المكبر، ومنطقة مستشفى هداسا، ومجمع الجامعة العبرية على جبل سكوبس[3].

وبعد اندلاع حرب حزيران/ يونيو **1967**م، دخل الصراع العربي – "الإسرائيلي" مرحلة جديدة، حيث تمكنت "إسرائيل" من بسط سيطرتها العسكرية على باقي الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية، وقطاع غزة، والقدس)، إضافة إلى احتلال أجزاء أخرى من الأراضي السورية (الجولان)، والمصرية (سيناء)، وبعد نهاية الحرب شهدت المنطقة عدة مشاريع تسوية استهدفت وضع حد للصراع العربي – "الإسرائيلي"، وازدادت بعد اندلاع حرب تشرين الأول/ أكتوبر **1973**م، بين مصر وسوريا و"إسرائيل"، وتمكنت الولايات المتحدة من عقد اجتماع قمة بين الرئيس المصري السادات، ورئيس حكومة "إسرائيل" "مناحيم بيغن"، والرئيس الأمريكي "جيمي كارتر"، في منتجع كامب ديفيد ما بين **5** و**17** أيلول/ سبتمبر **1978**م، وتمحورت المباحثات حول ثلاثة مواضيع رئيسة هي: مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة، وعلاقات مصر و"إسرائيل"، وعلاقة "إسرائيل" مع الدول العربية، واتفق المجتمعون على وثيقتين، هما: الأولى: "إطار السلام في الشرق الأوسط"، والثانية: "إطار عمل من أجل عقد معاهدة سلام بين مصر و"إسرائيل"[4].

عرضت الوثيقة الأولى التصورات التفصيلية للحكم الذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتنص على اشتراك مصر و"إسرائيل" والأردن وممثلي الشعب الفلسطيني في المفاوضات الخاصة بحل المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها، على أن تكون هناك ترتيبات انتقالية بالنسبة للضفة الغربية وغزة لفترة لا تتجاوز خمس سنوات لتوفير حكم ذاتي كامل للسكان، تجرى بعدها مفاوضات بين مصر و"إسرائيل" والأردن، وممثلي السكان في الضفة الغربية وغزة على الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة، والمسائل البارزة الأخرى، مثل: موضع الحدود، وطبيعة ترتيبات الأمن[5].

برز خلال المفاوضات المصرية – "الإسرائيلية" التي جرت حول الحكم الذاتي، تركيز الجانب "الإسرائيلي" على التمسك بالقدس الموحدة عاصمة لدولة "إسرائيل"، واستبعاد موضوع القدس من المفاوضات، واقتصر البحث في موضوع القدس على رسائل وجهها الرئيس المصري "أنور السادات"، و"مناحيم بيجن" رئيس وزراء "إسرائيل" إلى الرئيس جيمي كارتر، وتُظهر الرسالة مدى التعارُض في مواقف كل من الطرفين المصري و"الإسرائيلي"، واعتبرت مصر القدس جزءاً من الضفة الغربية المحتلة، وطالبت مصر بالانسحاب "الإسرائيلي" إلى حدود **1949**م، المعروفة بخطوط الهدنة، وإعادة الحقوق العربيّة التاريخيّة الشرعيّة لأصحابها، وضمنها شرقي القدس، التي نادت بإعادتها كاملة إلى السيادة العربيّة، مع إيجاد ترتيبات خاصّة للأماكن المقدّسة[6].

غير أن "إسرائيل" رفضت المقترحات المصريّة جملة وتفصيلاً، مكررة طروحاتها حول أن القدس الموحدة تحت السيادة "الإسرائيليّة"، وعاصمة لدولة "إسرائيل"، وهي مسألة غير قابلة للتفاوض، وقد أعلن "مناحيم بيغن" في حفل توقيع اتفاقية "كامب ديفيد": أن أعظم إنجازات حياته، هو "اليوم الذي أصبحت فيه القدس مدينة موحدة، حيث عانق الجنود الإسرائيليون الشجعان الأقوياء بالدم الأحجار القديمة، وقبلوها"[7]، وبذلك تجاهلت اتفاقية "كامب ديفيد" التطرق إلى موضوع القدس من قريب أو بعيد، وبدت كأنها خارج أي إطار تفاوضي في المستقبل، الأمر الذي شكل في حينه نجاحاً للسياسة "الإسرائيلية" القائلة بأن القدس ليست محل نقاش، وإخراجها من دائرة المفاوضات، واختزالها في قضية الأماكن المقدسة والإشراف عليها، مع حرية الوصول إليها، وقد أفرت تلك الاتفاقية نهجاً جديداً في المفاوضات، مؤداها إمكانية تجاوز أي قضية بتأجيلها[8].

لقد أدت تلك الاتفاقية إلى تحول في ميزان القوى، كان له انعكاسات على مجريات الأحداث، وعلى عملية تهويد القدس، فعملت "إسرائيل" على تنفيذ خططها ومشاريعها الرامية إلى تغيير الحقائق التاريخية والديموغرافية والإنسانية في القدس، بهدف تهويد القدس، وجعلها يهودية خالصة[9]، وأن أخطر الإجراءات الإسرائيلية على مدينة القدس، هو

إصدار قانون من "الكنيست" (برلمان دولة الاحتلال) عام **1980**م، بأن القدس هي عاصمة دولة "إسرائيل"، وهي المقر الرئيسي للكنيست والحكومة والمحكمة العليا[10].

القدس في المفاوضات العربية – "الإسرائيلية" (1991–2015م):

وافقت الدول العربية المشاركة في مؤتمر مدريد للسلام عام **1991**م، الذي عقد على أساس مبدأ "الأرض مقابل السلام"، وبالاستناد إلى قراري مجلس الأمن رقم **242** و**338**، علماً بأن هذين القرارين لا يشيران إلى حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، ولا لإقامة الدولة الفلسطينية، كما تجاهل مؤتمر مدريد بحث القضايا الجوهرية والصعبة في الصراع، وركز على القضايا الفرعية السهلة الناجمة عن ذلك الصراع، فالمفاوضات متعددة الأطراف تناولت بحث قضايا، مثل: الرقابة على التسلح، والأمن الإقليمي، وقضايا اللاجئين، والبيئة، والتنمية الاقتصادية، أما المفاوضات الثنائية بين "إسرائيل" والفلسطينيين، فستدور على مراحل، تبدأ بمفاوضات حول ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت، والمرحلة الثانية ستبدأ بعد ثلاث سنوات من تطبيق الحكم الذاتي، وتتناول قضايا: القدس، واللاجئين، والمستوطنات، والحدود[11].

وشكل اشتراك العرب في مؤتمر مدريد وبدء العملية السلمية تنازلاً عربياً عن سياسة اللاءات الثلاث التي أقرت كمبدأ للموقف العربي من عملية التسوية في مؤتمر الخرطوم، وهي: لا صلح ولا اعتراف ولا مفاوضات، بحيث وضع العرب منذ بدء العملية السلمية أهم أسلحتهم في المفاوضات قبل بدئها، كما أدت عمليات التسوية الحالية إلى تفتيت وحدة الموقف العربي، فمع أن العرب دخلوا عملية السلام في مدريد بصورة جماعية، إلا أن عمليات التسوية تحولت إلى قضايا ثنائية تخص كل دولة عربية على حدة، ولم يظهر موقف عربي موحد، سواء من خلال عقد قمة عربية أو موقف محدد للجامعة العربية، وترك الأمر لكل دولة عربية كي تتخذ المواقف التي تراها مناسبة، ما أضعف موقف الأطراف العربية المفاوضة، وأدى إلى تراجع فكرة السلام الشامل[12].

أولاً– القدس في المفاوضات الفلسطينية – "الإسرائيلية" (1991–2015م):

انطلقت عملية المفاوضات الفلسطينية – "الإسرائيلية: بعد عقد مؤتمر مدريد للسلام في **30** تشرين الأول/ أكتوبر **1991**م، الذي هدف إلى مساعدة الأطراف على تحقيق تسوية سلمية شاملة ودائمة، من خلال مفاوضات مباشرة تأخذ مسارين، الأول: بين "إسرائيل" والدول العربية، والثاني: بين "إسرائيل" والفلسطينيين، وتركز على قراري مجلس الأمن

242 و338، على أن تبدأ المفاوضات الثنائية المباشرة بعد أربعة أيام من افتتاح المؤتمر، وأما المفاوضات متعددة الأطراف فسوف تبدأ بعد أسبوعين من افتتاح المؤتمر، وسوف تكون المفاوضات بين "إسرائيل" والفلسطينيين على مراحل، تبدأ بمفاوضات حول ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت، والمرحلة الثانية ستبدأ بعد ثلاث سنوات من تطبيق الحكم الذاتي، وتتناول قضايا: القدس، واللاجئين، والمستوطنات، والحدود[13].

1- القدس في مفاوضات مدريد وأوسلو (1991-1999م):

بعد انطلاقة عملية المفاوضات بين الفلسطينيين و"إسرائيل"، أبرز الفلسطينيون موقفهم الثابت بخصوص قضية القدس، ويتلخص الموقف الفلسطيني بالمطالبة بالقسم الشرقي من مدينة القدس عاصمة للدولة الفلسطينية، وبضمان حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة في فلسطين لجميع أبناء الديانات والعبادة، وإقامة الشعائر الدينية[14]، إلا أنه جرى اختراق ذلك الموقف في اتفاق "أوسلو" الموقع في الثالث عشر من أيلول/ سبتمبر 1993م، فقد استثنيت مدينة القدس من المناطق الخاضعة للحكم الذاتي، حيث نصت المادة الرابعة من إعلان المبادئ، على أن تغطي ولاية المجلس منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة فقط، كما أقر المفاوض الفلسطيني تأجيل قضية القدس إلى مفاوضات الوضع النهائي دون تحديد أية قدس سيتم التفاوض عليها، أهو القسم الشرقي من القدس؟، أم القدس داخل الأسوار؟، أم قرى القدس؟، كما أن الاتفاق لا يلزم "إسرائيل" بالتفاوض على مستقبلها السياسي[15].

وفي الوقت الذي اتفق فيه الطرفان على تأجيل البحث في قضية القدس، بدأت "إسرائيل" المعركة الحاسمة بشأن مستقبل القدس، وهي ملموسة من خلال تكرار اقتراحات الحل التي تعدها وتقدمها عشرات الهيئات، وأيضاً من خلال سيل لا ينقطع من التصريحات والأعمال الاستفزازية، والتصريح الأكثر لفتاً للانتباه على لسان رئيس وزراء "إسرائيل" "إسحاق رابين" آنذاك الذي أعلن موقف "إسرائيل" من القدس قبل توجهه لحضور حفل توقيع اتفاق أوسلو (1993م)، بقوله: "إن هدف الحكومة "الإسرائيلية" الحالية كغيرها من الحكومات السابقة الإبقاء على القدس عاصمة أبدية "لإسرائيل"، فالقدس الموحدة لن تكون مفتوحة للتفاوض، لقد كانت، وستكون إلى الأبد عاصمة للشعب اليهودي وتحت السيادة اليهودية، وهو مطمح وآمال وحنين كل يهودي"، وفي حفل توقيع الاتفاق أكد رابين على ذلك الموقف أمام الجميع بقوله: "جئتكم من القدس المدينة العتيقة، العاصمة الأبدية للشعب اليهودي"[16].

كما نشط العديد من مراكز الأبحاث والدراسات "الإسرائيلية" في إعداد الدراسات حول مستقبل القدس، وقد أكدت تلك الدراسات على بقاء مدينة القدس موحدة تحت السيادة

"الإسرائيلية"، وأوصت بعدم إدراج قضية القدس في أية مفاوضات سلمية بشأن القضية الفلسطينية مستقبلاً، ومن تلك الدراسات "الإسرائيلية" كانت دراسة أعدها الباحث "دوري غولد" عام **1995**م، لمركز "جافي للدراسات الاستراتيجية" التابع لجامعة تل أبيب، وأوصى بتبني الحل الديني لقصية القدس، حيث هو الحل المفضل لجميع الحكومات "الإسرائيلية" منذ سنة **1967**م، وذلك بخضوع القدس للسيادة "الإسرائيلية"، وضمان إعطاء المسلمين والمسيحيين ضمانات تتعلق بمصالحهم الدينية، والسماح لهم بإدارة أماكنهم المقدسة[17].

وأما الدراسة الصادرة عن معهد القدس لدراسات "إسرائيل" (**1996**م)، فتوصي بإقامة عاصمة فلسطين على أجزاء من القسم الشرقي من القدس، بحيث تتمتع بتواصل جغرافي مع الكيان الفلسطيني، على أن تلحق الأجزاء المتبقية من القسم الشرقي من القدس بالقسم الغربي من القدس باعتبارها عاصمة "إسرائيل"، وتحصل الأحياء العربية على حكم ذاتي، وبموجب ذلك الطرح يكون للفلسطينيين سيادة على أحيائهم باستثناء البلدة القديمة، وتؤكد تلك الدراسة على بقاء السيادة "الإسرائيلية" على القدس الموحدة، وعدم تقسيمها، وعلى السماح بالتنقل الحر بين أجزاء المدينة[18].

وتتفق تلك الدراسة مع الرؤية التي أطلقها "يوسي بيلين" من طرف واحد، وسميت بـ"وثيقة عباس - بيلين" أي نسبة إلى محمود عباس عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، و"يوسي بيلين" في تشرين الأول/ أكتوبر **1995**م، وتتحدث "الوثيقة" عن التصورات النهائية لموضوعات القدس واللاجئين والمستوطنات والمياه والدولة الفلسطينية، أما ما هو بخصوص موضوع القدس، فتنص "الوثيقة" على أن القدس تبقى مدينة مفتوحة وغير مقسمة بشكل يتيح حرية وصول الناس من كل الأديان والقوميات من دون عوائق أو معيقات، وأنه سيصار إلى توسيع حدود المدينة الكبرى، لتشمل أحياء وقرى أبو ديس والعيزرية وسلوان وتستطيع السلطة الفلسطينية فيما بعد أن تتخذ من الأحياء الجديدة المستحدثة عاصمة ومركزاً إدارياً لها يصبح اسمها القدس AL-QUDS بالعربية واللاتينية، بينما تسمى بقية أنحاء المدينة بحدودها البلدية القائمة حاليا أورشليم Jerusalem، وذلك منعاً لأي لبس ويعترف بها كعاصمة أبدية "لإسرائيل"، وتشكل الأحياء الجديدة المستحدثة من أبو ديس وسلوان والعيزرية وحدة جغرافية وسياسية مستقلة تشكل عاصمة للدولة الفلسطينية[19].

لقد ظل موقف الحكومات "الإسرائيلية" المتعاقبة إزاء قضية القدس ثابتاً لا يتغير، والموقف السياسي لن يتغير في ظل أي حكومة، والحلول المطروحة لن يكتب لها النجاح ما

دامت تتعارض مع تلك المواقف، بل إن هناك إجماعاً حزبياً صهيونياً على تلك المواقف، وقد وضعت وثيقة مشتركة بين حزب الليكود وحزب العمل تم التوصل إليها، وعرفت باسم رئيس الفريقين: (بيلين - ايتان)، وتنص على ما يلي: أن القدس، وضمن حدودها البلدية الحالية هي عاصمة دولة "إسرائيل"، وتبقى مدينة واحدة موحدة تحت السيادة "الإسرائيلية"، وعلى الفلسطينيين أن يعترفوا بالقدس عاصمة لدولة "إسرائيل"، وبالمقابل تعترف "إسرائيل" بوجود مركز حكم للسلطة الفلسطينية يكون خارج الحدود الحالية لبلدية القدس، ويُعتمد ترتيب خاص بالأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس، ويحصل المواطنون الفلسطينيون في أحياء القدس العربية في إطار البلدية على مكانة تسمح لهم بالمشاركة في مسؤولية إدارة حياتهم في المدينة[20].

ولأن إعلان المبادئ، والاتفاقية بشأن المرحلة الانتقالية التي تلته، لم يشتملا على مادة تنص على حفظ الوضع القائم في القدس حتى بدء مفاوضات المرحلة النهائية، فقد استمرت "إسرائيل" خلال فترة المفاوضات بتنفيذ سياستها المبرمجة تجاه المدينة المقدسة لخدمة مصالحها وأهدافها، والقائمة على مصادرة الأراضي، وبناء المستوطنات، وشق الطرق الالتفافية، وإقامة الحواجز، بهدف فصل القدس جغرافياً عن باقي الأراضي الفلسطينية المحتلة، وقطع التوسع والتطور العمراني الفلسطيني الطبيعي بحيث يصعب مستقبلاً تعزيز التواصل الجغرافي بين القسم الشرقي من القدس وباقي محافظات الضفة الغربية، وذلك من أجل إيجاد واقع جديد يعزز الموقف "الإسرائيلي" الهادف إلى فصل مستقبل القدس سياسياً عن بقية الأراضي المحتلة، وتعزيز الوجود اليهودي في المدينة، وتضعف الموقف الفلسطيني وقدرته على التفاوض[21].

كما أغلقت الطرق التي تصل بين القدس والضفة الغربية، ووضعت عوائق كبيرة على امتداد جميع المناطق التي تحيط بالقدس، لتسدّ مادياً معظم طرق الوصول الفرعية والمرتجلة المؤدية من الضفة إلى القدس، وتحُدّيد ستة معابر على مداخل القدس، على الحدود البلدية للمدينة، وتدار تلك المعابر تحت مسؤولية الشرطة، وتشديد القيود على دخول القدس، والتشدّد في فرضها، ولن يكون ثمة أي فصل ضمن الحدود البلدية للقدس، التي ستعامل، في كل شيء، على أنها المدينة الموحدة[22].

وكذلك شرعت الحكومة "الإسرائيلية" بتنفيذ سلسة من الإجراءات من أجل إحكام السيطرة "الإسرائيلية" على جميع أجزاء القدس عن طريق زيادة عدد المستوطنين في المدينة بجميع أجزائها، وتوسيع مساحة بلدية القدس، ووضع الخطط والبرامج لتنفيذ مشروع "القدس الكبرى"، وهو مشروع يهدف إلى الضم الفعلي للمنطقة الواقعة بين رام الله والخليل وأريحا، وقد استهدفت القدس الكبرى منطقة يتم فيها خلق الحقائق على الأرض

بهدف تمتين وتحصين السيادة "الإسرائيلية" الدائمة على القدس[23]، وفي إطار المشروع عمدت سلطات الاحتلال إلى إحكام سيطرتها على أكبر مساحة من الأراضي المشمولة به من خلال الشراء والمصادرة تحت ذرائع الأمن، خصصت جميعها لبناء المستوطنات وخدماتها والمناطق الخضراء[24].

ولم تقتصر السياسة "الإسرائيلية" على التهويد وإزالة الطابع العربي، بل نفذت "إسرائيل" سياسة طرد الفلسطينيين باستخدام موضوع الإقامة وسياسة هدم منازل المواطنين، ليبدأ التخطيط لطرد جماعي للفلسطينيين، وبخاصة من المناطق المجاورة للبلدة القديمة، ثم عمدت إلى إغلاق المؤسسات الفلسطينية الفاعلة في القدس، وجعل الفلسطيني في القدس مرتبطا بالمؤسسة "الإسرائيلية" بكل مكوناته، وركزت السياسات "الإسرائيلية" على إبقاء نسبة الفلسطينيين في المدينة لا تتجاوز **28%** من مجمل سكانها في شقي المدينة[25]، وكذلك محاصرة الوجود الفلسطيني في المدينة، وتجاهل المصالح الفلسطينية، وتفادي أية إشارة تجاه سيطرة فلسطينية على القسم الشرقي من القدس، أو تقاسم السيادة على القدس، وواصلت "إسرائيل" تمسكها الشديد بموقفها التقليدي المعروف حول "القدس الموحّدة عاصمة "لإسرائيل"، ورفض أي مظهر سيادي فلسطيني في المدينة، مع تأكيد الرفض المطلق لوقف الاستيطان في القدس، وتشكل تلك السياسة دليلاً ساطعاً على أن الاحتلال ماضٍ في سياساته الاختطافية ضد القدس على الرغم من مزاعم المفاوضات[26].

يتضح مما سبق، أن مستقبل القدس، غداة التفاوض عليها، تبقى خاضعة لوجهات نظر المفاوض "الإسرائيلي"، كما أن تأجيل موضوع القدس، ومسألة السيادة عليها، ليس بسبب حساسية موضوع المدينة، وإنما بسبب رفض "إسرائيل" رفضاً قاطعاً طرح موضوع القدس للمفاوضات، فاعتبروها مؤجلة، غير أن ذلك التأجيل غير مقيد بقيود وشروط تمنع "إسرائيل" من اتخاذ إجراءات تغير وضع المدينة، وتخلق معطيات وحقائق تهويدية يصعب نقضها لاحقاً، وإن ما تقوم به "إسرائيل"، هي حرب مفتوحة على مدينة القدس المحتلة، لتفريغها من أهلها العرب عبر عمليات تطهير عرقي وترحيل قسري، وأن عمليات الهدم والطرد والترحيل تتزامن مع استمرار الحفريات والأنفاق تحت المسجد الأقصى، وتكثيف عمليات الاستيطان في الأحياء العربية المقدسية استكمالاً لعزل المدينة المقدسة، وفصلها جغرافياً وديمغرافياً عن محيطها الفلسطيني[27]، وأقصى ما يمكن أن تقبل به "إسرائيل" لا يتعدى في أحسن الأحوال عاصمة فلسطينية خارج نطاق القدس الكبرى، مثل: "العيزرية"، أو "الرام"، أو "أبو ديس"، أو نوع من الحكم الذاتي للفلسطينيين داخل القدس الكبرى دون السيادة الفعلية على الأرض[28].

2- القدس في مفاوضات قمة كامب ديفيد (2000م):

بعد انتهاء المرحلة الانتقالية، وفشل القيادة الفلسطينية في الإعلان عن قيام دولة فلسطينية، ونتيجة للتطورات التي شهدتها الأراضي المحتلة عام **1967**م، وتحديداً بعد أيار/ مايو **1999**م، دفعت الرئيس الأمريكي بيل كلينتون إلى توجيه الدعوة لعقد قمة في منتجع كامب ديفيد بين الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، ورئيس وزراء "إسرائيل" ايهود باراك، ووصل الطرفان في **9** حزيران/ يونيو **2000**م، إلى "كامب ديفيد" للحديث عن موضوعات كبيرة: الأراضي، اللاجئين، الترتيبات الأمنية، والأهم من كل شيء هو مستقبل القدس، واستمرت المفاوضات لمدة أسبوعين، وقد فشلت القمة في التوصل إلى اتفاق[29].

كانت المفاوضات بين الفريقين تتم في لجان متنوعة من القضايا التي كانت في جدول الأعمال، ومع بدء جلسات لجان التفاوض كانت لجنة القدس هي الأصعب، ففي اللجنة طرحت أفكار أمريكية وفلسطينية و"إسرائيلية" كثيرة ومتنوعة، عكست مصالح كل طرف ورؤياه لسبل حل القضية، ودوما كانت الأفكار والمواقف الأمريكية و"الإسرائيلية" متقاربة ومتجانسة، وكثيراً ما كانت متطابقة، فاقترح كلينتون أن تمنح السلطة الفلسطينية السيادة على الحي العربي (المسيحي والإسلامي)، ويضم الحيان اليهودي والأرمني "لإسرائيل"، ويتمتع الفلسطينيون بحكم ذاتي وظيفي داخل الأحياء الداخلية حول البلدة القديمة، وأما بالنسبة إلى "الحرم الشريف" (المسجد الأقصى)، فاقترح كلينتون أن تمنح لجنة مكونة من مجلس الأمن والمغرب (رئيس لجنة القدس) والدولة الفلسطينية وصاية سيادية على "الحرم الشريف"، في حين تحتفظ "إسرائيل" بالسيادة المتبقية، أي أن يكون الفلسطينيون "حراساً" للحرم القدسي، برعاية من المغرب والولايات المتحدة، بحيث يتحمّلون مسؤولية إدارة الأماكن المقدسة الإسلامية، على أن يبقى الحرم تحت السيادة الإسرائيلية[30].

تمحور الموقف "الإسرائيلي" في مباحثات كامب ديفيد، حول حق اليهود بالسيادة على الأقصى، وارتباطهم التاريخي والرمزي بالمكان الذي يطلقون عليه "جبل الهيكل"، وقدّم الطرف "الإسرائيلي" اقتراحاً؛ بإعطاء الفلسطينيين حق إدارة المسجد الأقصى المبارك، وبرفع العلم الفلسطيني على المكان، إلا أن ذلك لا يعطى الحق للفلسطينيين بالسيادة، وإنما الحفاظ على الوضع القائم، وربط المسجد الأقصى مع "القدس" العاصمة الفلسطينية التي ستكون خارج حدود بلدية القدس، أي في المناطق المحيطة بالقدس، مثل: أبو ديس والعيزرية[31]، وأما السيادة على المناطق والأحياء الفلسطينية وقد طرحت "إسرائيل" أن يكون بعض الأحياء العربية شمالي القدس (شعفاط، وبيت حنينا، وقلنديا، والرام، وكفر

عقب) تحت السيادة الفلسطينية، في حين تمنح "حكماً ذاتياً إدارياً" في الأحياء الداخلية القريبة من البلدة القديمة، ولكن المدينة ستبقى تحت السيادة "الإسرائيلية"[32].

وأما الموقف "الإسرائيلي" من البلدة القديمة، فهو يقوم على أساس أن تكون السيادة "لإسرائيل" داخل الأسوار، وفي محيط البلدة القديمة، أو ما يطلق عليه "الإسرائيليون" "الحوض المقدس" (الذي يضم بالأساس أجزاء من سلوان، والتي يطلقون عليها مدينة داوود، والمقبرة اليهودية على جبل الزيتون، ورأس العامود)، ويشمل الموقف "الإسرائيلي" إعطاء حقوق إدارة بلدية للفلسطينيين للحي الإسلامي والمسيحي، في حين تكون الإدارة البلدية والإدارية للحي اليهودي والأرمني "لإسرائيل"[33].

وأما الجانب الفلسطيني فقد رفض المقترحات "الإسرائيلية"، وطالب بوجود سيادة فلسطينية كاملة على القسم الشرقي من القدس، والسيادة الكاملة على المسجد الأقصى، ووجه خطاباً للرئيس كلينتون في **16** تموز/ يونيو **2000**م، عرض الوفد الفلسطيني فيها موقفه بشأن القضايا الجوهرية المتعلقة بالقدس واللاجئين والحدود، وتضمنت اعتبار تطبيق القرارين **242** و**338** هدفاً للمفاوضات، بما يعني الانسحاب الكامل إلى خط الرابع من حزيران **1967**م، مع الاستعداد لقبول تعديلات طفيفة على الحدود بين الدولتين شريطة أن تكون متكافئة في القيمة والأهمية، وجعل القسم الشرقي من القدس عاصمة للدولة الفلسطينية، مع الاستعداد لقبول مفهوم المدينة المفتوحة، ومراعاة وضع خاص "للحي اليهودي" ولحائط البراق "المبكى" بحيث يمكن أن يخضعا للسيادة "الإسرائيلية"، والاتفاق على ترتيبات أمنية متكافئة[34].

3- القدس في مقترحات الرئيس الأميركي بيل كلينتون (2000م):

بعد فشل قمة كامب ديفيد، طرح الرئيس الأمريكي في **23** كانون الأول/ديسمبر **2000**م، مبادرة أميركية جديدة لإنهاء الصراع الفلسطيني – "الإسرائيلي"، وقد نص المشروع على: دولة فلسطينية على **94 - 96**% من مساحة الضفة، و**100**% من مساحة قطاع غزة، وعلى تعويض الفلسطينيين عن الأراضي التي تضمها "إسرائيل" بتبادل للأراضي بنسبة من **1 – 3**%، بالإضافة إلى ممر آمن، واقترح تجميع **80**% من المستوطنات في كتل استيطانية، وبشأن القدس، تعتمد أفكار كلينتون على مبدأ ينص على بقاء المناطق العربية تحت السيادة الفلسطينية، والمناطق اليهودية تحت السيادة "الإسرائيلية"، وسينطبق هذا على البلدة القديمة أيضاً، واقترح كلينتون إخضاع "الحرم الشريف" والساحة والمساجد المقامة عليها للسيادة الفلسطينية، بينما يخضع للسيادة

"الإسرائيلية" "الحائط الغربي" (حائط البراق)، والمساحة المقدسة لدى الديانة اليهودية الذي يعتبر جزءاً منها، كما اقترح كلينتون على الطرفين سيادة وظيفية مشتركة على الحفريات أسفل الحرم ووراء الحائط[35].

تتصف مقترحات الرئيس كلينتون بشأن القدس بأنها أفكار قديمة تُقدم بثياب جديدة، وكغيرها من المقترحات تتصف بالعمومية على الرغم من تطرقها النسبي لبعض التفاصيل، ولكن الأساس الذي قامت عليه تلك المقترحات هو الوضع القائم الذي فرضته "إسرائيل" من خلال سياسة الأمر الواقع، أي أن المقترحات تحاول وضع حل عملي لقضية القدس أقرب إلى التصورات "الإسرائيلية" منه إلى القرارات الدولية، وعرضت القيادة الفلسطينية موقفها من المقترحات في رسالة وجهتها إلى الرئيس كلينتون في الأول من كانون الثاني **2001**م، ضمّنتها تحفظاتها على مقترحاته، باعتبارها "لا تلبي الشروط المطلوبة لتحقيق سلام دائم"، إذ من شأنها "تقسيم القدس الفلسطينية إلى عدد من الجزر غير المتصلة ببعضها البعض، أو ببقية فلسطين"، وأن المقترح الأميركي يعترف ضمناً بالسيادة "الإسرائيلية" تحت الحرم، حيث يعطي "إسرائيل" الحق بالحفر خلف الحائط (وهي ذات المنطقة التي تقع تحت الحرم)، ولكنها تتخلى طواعية عن هذا الحق، كما أن المناطق العربية ستكون لفلسطين، والمناطق اليهودية ستؤول إلى "إسرائيل" لا يمكن توفيقه مع "مبدأ الحد الأقصى من التواصل الجغرافي للجانبين"، والذي طرح في ذات المقترح، لأن هذه الصيغة ستؤدي في نهاية المطاف إلى جزر فلسطينية متقطعة داخل المدينة، بينما ستتمكن "إسرائيل" من المحافظة على تواصلها الجغرافي، إن أحد العناصر الأساسية للموقف الفلسطيني حول القدس يتعلق بمكانتها "كمدينة مفتوحة" مع ضمان حرية الجميع في الوصول إليها، إن هذه المكانة أساسية ليس فقط لضمان حرية الوصول إلى دور العبادة في كافة الأماكن المقدسة لكل مؤمن بقداسة المدينة، ولكنها أيضاً في غاية الأهمية لضمان التواصل وحرية الحركة ضمن الدولة الفلسطينية. وللأسف، فإن العرض الأميركي لا يشير إلى هذا المبدأ الأساسي[36].

4- القدس في رؤية جورج بوش لتسوية الصراع الفلسطيني – "الإسرائيلي" (2002م):

باندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية في أواخر أيلول/ سبتمبر **2000**م، إثر فشل مفاوضات "كامب ديفيد" في تموز/ يوليو **2000**م، وبسبب زيارة "أرئيل شارون" للمسجد الأقصى في **28** أيلول/ سبتمبر **2000**م، نشطت المساعي الأمريكية للتحقيق في أسباب الانتفاضة، وإيجاد تسوية للصراع الفلسطيني – "الإسرائيلي"، فتشكلت لجنة تقصي الحقائق

في الأراضي الفلسطينية المحتلة برئاسة جورج ميتشل، عضو سابق، ورئيس الغالبية في مجلس الشيوخ الأميركي، واشتهرت باسم "لجنة ميتشل"، وكذلك مساعي "جورج تينت" مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية لوقف إطلاق النار، ومساعي اللجنة الرباعية التي تشكلت في أواخر سنة **2001**م، وتضم الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، وروسيا، وكان مهمتها وضع خطة خريطة الطريق لبدء محادثات للتوصل إلى حل نهائي لتسوية سلمية من خلال إقامة دولة فلسطينية بحلول **2005**م [37].

وإثر فشل المحاولات السابقة، تحرك الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن لتنشيط مفاوضات السلام العربية- "الإسرائيلية"، وتقدم في خطاب له حول الشرق الأوسط بتاريخ **24** يونيو/ حزيران **2002**م، برؤيته للتسوية بقوله: رؤيتي هي لدولتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن، وليس هناك من سبيل إلى تحقيق هذا السلام، حتى تكافح كل الأطراف الإرهاب، ومع ذلك، ففي هذه اللحظة الحرجة - إذا تجاوزت كل الأطراف الماضي، وانطلقت في طريق جديد- فإننا نستطيع التغلب على الظلام بنور الأمل، واعتبر أن قيام دولة فلسطينية، يتطلب وجود قيادة فلسطينية جديدة ومختلفة، مطالباً الشعب الفلسطيني بانتخاب زعماء جدد، لا تكون سمعتهم ملطخة بالإرهاب، واشترط بوش توف تلك القيادة، حتى يدعم إنشاء الدولة الفلسطينية، تكون حدودها مؤقتة إلى أن يتم انجاز التسوية النهائية للنزاع في الشرق الأوسط[38].

ركزت رؤية بوش على قيام دولة فلسطينية باعتبارها الحل الكامل للصراع، وهي نفس الفكرة التي طرحها أرئيل شارون عام **2001**م، عندما كان رئيساً لحكومة "إسرائيل"، حيث دعا إلى إقامة دولة فلسطينية في غزة و**40**% من أراضي الضفة الغربية، بدلاً من حل قضايا الوضع النهائي التي كانت مطروحة في اتفاق أوسلو، وقد تجاهلت الرؤية الأمريكية و"الإسرائيلية" موضوع القدس، ولم تأتِ على ذكرها، كماً أن الدولة المطروحة ستكون ذات حدود مؤقتة، ولن يتم تحديد حدودها بصورة نهائية إلا بعد عشرين أو ثلاثين عاماً، وبالتالي يصبح الصراع بين الفلسطينيين و"الإسرائيليين" عبارة عن خلاف بشأن الحدود، وهكذا تتلاشى القضية الفلسطينية، وتنتهي[39].

رحبت السلطة الفلسطينية بالخطاب، واعتبرته إسهاماً جدياً لدفع عملية السلام إلى الأمام، واشتملت الرؤية الفلسطينية لنتائج مفاوضات الحل النهائي، على أن الحدود بين دولة فلسطين ودولة "إسرائيل" ستكون خط الهدنة للرابع من حزيران عام **1967**م، وسيتم إنشاء وسيلة ترابط دائم بين أراضي شقي دولة فلسطين: الضفة الغربية وقطاع غزة، وسيكون الجزء الشرقي من القدس عاصمة دولة فلسطين، والجزء الغربي من القدس سيكون عاصمة

دولة "إسرائيل"، وستكون القدس والتي تقدسها أديان التوحيد الثلاثة، مدينة مفتوحة لجميع الشعوب، ويقوم الجانب الفلسطيني بنقل السيادة على "الحي اليهودي" وعلى حائط "المبكي" (البراق) الذي هو جزء من الحائط الغربي لشرقي القدس إلى "إسرائيل"، بينما يقوم الفلسطينيون بالاحتفاظ بالسيادة على بقية المدينة القديمة[40].

وفي الوقت الذي تعاملت فيه الدول العربية بجدية مع ما جاء في خطاب الرئيس الأمريكي بإقامة دولة فلسطينية مستقلة إلي جانب "إسرائيل"، أقدم الرئيس بوش علي نسف كل الآمال المعقودة علي التسوية السلمية، من خلال الضمانات التي منحها لرئيس الوزراء "الإسرائيلي" أريئيل شارون، والتي تضمنت صكاً أمريكياً لـ"إسرائيل" بمواصلة تنفيذ رؤيتها أحادية الجانب، والتهام كل حقوق الشعب الفلسطيني من خلال منح "إسرائيل" تعهدات بضم ما تريد من أراضي الشعب الفلسطيني، وحسم قضايا الوضع النهائي من جانب واحد.

5- القدس في مؤتمر أنابوليس للسلام في الشرق الأوسط عام 2007م:

سعت الولايات المتحدة للمساعدة في التوصل إلى اتفاقية سلام بين "الإسرائيليين" والفلسطينيين، وإحياء خطة خارطة الطريق، والعمل لقيام دولة فلسطينية قبل نهاية فترة رئاسة الرئيس الأمريكي جورج بوش، لذلك دعت إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في مدينة "أنابوليس" بولاية "مريلند" الأمريكية يوم **27** تشرين الثاني/ نوفمبر **2007**م، بمشاركة رئيس الوزراء "الإسرائيلي" إيهود أولمرت، ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، والعديد من زعماء العالم، وافتتح الرئيس بوش أعمال المؤتمر بخطاب أشار فيه أن المؤتمر يهدف لوضع الأساس لإقامة الدولة الفلسطينية، دولة ديموقراطية تعيش جنباً إلى جنب مع "إسرائيل" بأمن وسلام[41].

وقد توصل الوفدان الفلسطيني و"الإسرائيلي" إلى بيان التفاهم المشترك الذي دعا إلى إطلاق مفاوضات مكثفة ومستمرة ومتواصلة، من أجل التوصل إلى اتفاق سلام بين الفلسطينيين و"الإسرائيليين" قبل نهاية عام **2008**م، وحل جميع القضايا العالقة بما في ذلك كافة القضايا الجوهرية دون استثناء، كما نصت عليها تحديداً الاتفاقات السابقة، وعلى وضع حد لإراقة الدماء والمعاناة والصراع طوال عقود بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، وإشهار حلول حقبة جديدة من السلام، القائم على الحرية والأمن والعدالة والكرامة والاحترام، والاعتراف المتبادل، والتصدي للإرهاب والتحريض، سواء ارتكبا من قبل الفلسطينيين أو "الإسرائيليين"[42].

يتضح من خطاب بوش، وبيان التفاهم الصادر عن المؤتمر بأن الرؤية الأمريكية و"الإسرائيلية" لم تتغير، وهي تكرار للمواقف التي كانت مطروحة عام **2002**م، التي

تتجاهل قضية القدس، مع التركيز على حل الدولتين، والحرب على الإرهاب، وبالتالي لم ينتج عن المؤتمر أي جديد، كما أن كل محاولات إحياء المفاوضات الفلسطينية - "الإسرائيلية" قد باءت بالفشل، نتيجة امتناع الإدارة الأمريكية عن ممارسة أي ضغط على الحكومة "الإسرائيلية"، وكل اللقاءات التي جرت بين الطرفين كانت تدور في حلقة مفرغة.

من ناحية أخرى، طرح موضوع القدس في اللقاءات الثنائية التي جمعت رئيس الوزراء "الإسرائيلي" "إيهود أولمرت" وطاقمه مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس وطاقمه المفاوض، وفي اللقاء الأخير ضمن سلسلة اللقاءات التي حث الجانب الأمريكي على انعقادها بشكل منتظم والذي كان في منتصف شهر أيلول/ سبتمبر **2007**م، قدم أولمرت مقترح خطوط عريضة للحل النهائي تتضمن ترسيم حدود بين الدولتين، وفيما يتعلق بموضوع القدس قام الجانب "الإسرائيلي" بضم المستوطنات "الإسرائيلية" داخل حدود الضم وفي محيط القدس ضمن تعريف "القدس الكبرى" إلى "إسرائيل"، خلافاً للموقف الفلسطيني الذي تحفّظ على قبول وقائع جديدة فرضتها "إسرائيل" بعد انطلاق العملية السلمية، وأما بخصوص البلدة القديمة والحوض المقدس وفق التعريف "الإسرائيلي"؛ فقد اقترح اولمرت إقامة نظام وصاية دولي يضم كل من: "إسرائيل"، فلسطين، الأردن، المملكة العربية السعودية، والولايات المتحدة لإدارة هذه المنطقة دون البت في موضوع السيادة، وعليه، يحق لكل طرف الإبقاء على الادعاءات السيادية له على هذه المنطقة[43].

6- القدس في المساعي الأمريكية لإطلاق مفاوضات السلام (2008 – 2015م):

ضمن المساعي التي تقودها واشنطن لإعادة إطلاق مفاوضات السلام بين الفلسطينيين و"الإسرائيليين"، أجرى وزير الخارجية الأميركي "جون كيري" محادثات مكثفة في المنطقة لإحياء عملية السلام، وتحدث "كيري" عن سلسلة من الخطوات التي تعيد بناء الثقة بين الجانبين الفلسطيني و"الإسرائيلي"، وخطة وزير الخارجية الأميركي "جون كيري" تقوم على "منح" الفلسطينيين قرية أبو ديس كعاصمة للدولة الفلسطينية بدلاً من القدس، وسيتم تسويق هذه المسألة لإقناع الفلسطينيين بذكر مصطلح "عاصمة دولة للفلسطينيين" في مدينة القدس الكبرى، التي تشمل بلدات فلسطينية، إلى جانب إقرار الفلسطينيين ببقاء المستوطنات الكبرى مثل: "معاليه أدوميم"، والأخذ بالحسبان مسألة النمو الطبيعي لهذه المستوطنات، وتقوم خطة "كيري" المقترحة لكي تكون أساساً لتسوية الصراع بين الفلسطينيين و"الإسرائيليين" على اعتراف الفلسطينيين بـ"إسرائيل" دولة يهودية، وقبول الفلسطينيين المسبق بأي إجراء تلجأ إليه "إسرائيل" من أجل الحفاظ على "طابعها اليهودي"، وتبادل غير محدود للأراضي، وترسيم الحدود مع الأخذ بالاعتبار التغيرات

الديموغرافية التي حصلت بإقامة المستوطنات خلال سنوات الاحتلال، ما يعني إعطاء شرعية لكل عمليات الاستيطان التي تمت[44].

ويسعى "كيري" عبر استخدام مصطلح "القدس الكبرى" إلى إعطاء انطباع بأن الإعلان عن عاصمة الدولة الفلسطينية في أي جزء منها يمكن أن يغطي على حقيقة أن الجزء الشرقي من القدس والجزء الغربي ستظل "عاصمة إسرائيل الأبدية"، كما أن مشروع "القدس الكبرى" وفقا لرؤية كيري، جاء ليُعبر عن مشروع صهيوني، ويهدف إلى الاستيلاء على ما نسبته عشرة بالمائة من مساحة الضفة الغربية، وتمتد من تجمعات "غوش عتصيون" بجنوب بيت لحم إلى مستوطنة "معاليه أدوميم" شرقي القدس، ومستوطنة "غفعات زئيف" شمالي القدس، وقرى وبلدات فلسطينية قرب بيت لحم في جنوب الضفة الغربية، لذلك فشلت مساعي كيري، لأنها لا تلبي الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ولا تؤدي إلى حل للقضية الفلسطينية، ولا إلى تحقيق السلام والاستقرار والأمن في المنطقة[45].

ثانياً- القدس في المفاوضات الأردنية – "الإسرائيلية" (1991-1994م):

أفضت مفاوضات المسار الأردني – "الإسرائيلي"، التي تواصلت بين الجانبين إثر مفاوضات مدريد، إلى بلورة جدول أعمال للمفاوضات، جرى التوقيع عليه في العاصمة الأمريكية واشنطن في **14** أيلول/ سبتمبر **1993**م، وبعد إحراز تقدم في المفاوضات، وقع الملك حسين ورئيس الوزراء "الإسرائيلي" إسحاق رابين "إعلان واشنطن" في **25** تموز/ يوليو **1994**م، الذي أعلن فيه إنهاء حالة الحرب بين الأردن و"إسرائيل"، وتناول الدور الأردني في القدس، فقد نص البند الثالث من الإعلان على أن: "تحترم "إسرائيل" الدور الحالي الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن المقدسة الإسلامية في القدس، وبينما تأخذ المفاوضات المتعلقة بالوضع النهائي لمدينة القدس مجراها فإن "إسرائيل" ستُولي أولوية عالية لدور الأردن التاريخي في هذه المقدسات، بالإضافة إلى ذلك فقد اتفق الطرفان على العمل معاً لتعزيز العلاقات بين الديانات التوحيدية الثلاث"[46].

أما المعاهدة الأردنية – "الإسرائيلية" التي جرى التوقيع عليها في وادي عربة في **26** تشرين الأول/ أكتوبر **1994**م، فقد نصت في المادة التاسعة على أن يمنح كل طرف الطرف الآخر حرية الوصول إلى الأماكن ذات الأهمية الدينية والتاريخية، وبما يتماشى مع إعلان واشنطن تحترم "إسرائيل" الدور الحالي الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن المقدسة الإسلامية في القدس، وعند انعقاد مفاوضات الوضع النهائي ستعطي "إسرائيل" الأولوية الكبرى للدور الأردني التاريخي في هذه الأماكن، وسيقوم الطرفان بالعمل معاً

لتعزيز حوار الأديان بين الأديان التوحيدية الثلاثة، بهدف العمل باتجاه تفاهم ديني والتزام خُلُقي وحرية العبادة والتسامح والسلام[47].

ويُرى في المعاهدة، أن هناك تحديداً مسبقاً لمستقبل القدس، واعترافاً ضمنياً من الأردن بالسيادة "الإسرائيلية" على القدس، ويلاحظ أن الأردن أخرج نفسه من دائرة النزاع حول السيادة السياسية على القدس، واختزل دوره في رعاية الأماكن المقدسة الإسلامية في القدس، ويعُد إعطاء الأولوية للأردن في بحث موضوع القدس عند بدء مفاوضات المرحلة النهائية، بمثابة تحدي وتجاهل للسلطة الفلسطينية، ولاتفاق أوسلو الذي نص على تأجيل البحث في قضية القدس إلى المرحلة النهائية، واعتبرت السلطة أن الدور الأردني يشكل عائقاً أمام حق الفلسطينيين في المطالبة بحق السيادة على القسم الشرقي من القدس[48].

إن إعطاء الإشراف الديني للأردن على الأماكن المقدسة الإسلامية، يمثل السياسة الرسمية للحكومات "الإسرائيلية"، والفقرة الثالثة من إعلان واشنطن، والمادة التاسعة من المعاهدة هو التطبيق العملي لتلك السياسة، وهي سياسة أعاد التأكيد عليها العديد من المسؤولين "الإسرائيليين"، فقد أعرب "شمعون بيريز" عن تلك السياسة عندما قال: "إن القدس مغلقة سياسياً ومفتوحة دينياً، وستبقى موحدة، وفقط عاصمة "إسرائيل" وليس عاصمتين، وستبقى تحت السيادة "الإسرائيلية"، ولكن عندما يتعلق الأمر باحتياجات وحقوق المؤمنين الآخرين، فإننا منفتحون على كل الاقتراحات"، وأعرب "رابين" عن موقف مشابه عندما قال: "إن المدينة ستبقى موحدة تحت السيادة "الإسرائيلية"، وستستمر لتكون عاصمة "إسرائيل"، وإن الدور الأردني فقط على المستوى الديني، وإنه من خلال مفاوضات الوضع النهائي ستعطى للأردن الأولوية في الإشراف الديني على الأماكن المقدسة الإسلامية[49].

مما سبق يتضح، أن الموقف "الإسرائيلي" واضح، وأحد أهم أهدافه هو أن يقرر مسبقاً الوضع النهائي للقدس قبل بدء المفاوضات النهائية من طرف واحد، ومع شريك آخر غير الفلسطينيين، وبذلك تكون قد أغلقت ملف التفاوض مع الفلسطينيين حول مستقبل القدس بإعطائها دوراً مميزاً للأردن برعاية المقدسات الإسلامية في القدس.

من جانب آخر، فإن الموقف الأردني لم يلاق الترحيب، ولم يكن مقبولاً من قبل الفلسطينيين، انتقد الجانب الفلسطيني في حينه الاتفاق الأردني "الإسرائيلي" الذي أعطى دوراً خاصاً للأردن في القدس، ليسمح له برعاية الأماكن الإسلامية المقدسة، واعتبر أن ليس من حق "إسرائيل" أن تعطي أي دور أو تعهد بشأن القدس قبل بدء المفاوضات النهائية، واعتبر التصرف "الإسرائيلي" أنه يشكل انتهاكاً واضحاً للاتفاق الفلسطيني – "الإسرائيلي" الذي يبحث قضية القدس في المرحلة النهائية ومع الطرف الفلسطيني[50].

وقد تم تسوية الخلاف الفلسطيني الأردني حول الدور الأردني في رعاية الأماكن المقدسة الإسلامية في القدس، للمحاولات التي كانت تستهدف النيل من المسجد الأقصى وفرض السيطرة عليه، ووقع الملك الأردني عبد الله الثاني والرئيس الفلسطيني محمود عباس اتفاقية الدفاع عن القدس في **31** آذار/مارس **2013**م، أعاد فيها الرئيس الفلسطيني التأكيد على أن جلالة الملك هو صاحب الوصاية على الأماكن المقدسة في القدس الشريف، وله الحق في بذل جميع الجهود القانونية للحفاظ عليها، خصوصا المسجد الأقصى، المعرّف في هذه الاتفاقية على أنه كامل الحرم القدسي الشريف[51].

ثالثاً- احتمالات مستقبل مواقف أطراف الصراع حول القدس في ضوء مستجدات ومتغيرات الصراع:

في ضوء جمود وفشل مسار التسوية، وغياب المرجعية السياسية الفلسطينية والعربية والإسلامية للمفاوضات، وفي ضوء فزع سلطات الاحتلال من تزايد أعداد المقدسيين، ومن الاختلال المتزايد في ميزان القوى، وتسارع وتيرة تهويد المدينة على المستويين الجغرافي والديمغرافي؛ معززة بالإجراءات الإدارية والأمنية والجدار، ومحاولة طمس المعالم الإسلامية فيها، والتغاضي الدولي عن مشروع التهويد؛ وفشل المشاريع العربية والفلسطينية في التصدي له، وضعف مساعي دعم صمود الشعب الفلسطيني في مدينة القدس، والتشديد على أهلها لدفعهم للخروج منها، وازدياد وتيرة الاقتحامات والاعتداءات على المسجد الأقصى، إضافة إلى فشل الثورات والانتفاضات الشعبية في تحقيق أهدافها ونجاح القوى المضادة للثورة (بدعم "إسرائيلي" وربما غربي مباشر وغير مباشر) في تأجيج الصراعات الطائفية والعرقية بشكل يؤدي إلى الفوضى وإلى تمزيق الدول الحالية ونشوء كيانات جديدة متناحرة، وفي هذا الإطار سيكون مستقبل مواقف أطراف الصراع حول القدس أمام أربعة احتمالات، هي:

الاحتمال الأول- استمرار الرفض "الإسرائيلي" للانسحاب من الجزء الشرقي من القدس (سيادة "إسرائيلية" مطلقة على القدس):

اتسم الموقف "الإسرائيلي" من مستقبل الصراع حول القدس خلال مراحل الصراع المختلفة، بالثبات، وعدم التبدل من حيث الجوهر، وتشير التطورات السياسية إلى استمرار رفض "إسرائيل" المطلق للانسحاب من القسم الشرقي من القدس، وبوضع العراقيل أمام الانسحاب من القسم الشرقي من القدس، وعدم تقديم أية تنازلات في موضوع القدس، وقد قامت "إسرائيل" بفرض حلول وترتيبات من طرف واحد وفق اعتباراتها لمصلحة القدس، فقد استمرت "إسرائيل" خلال فترة المفاوضات، بتغيير الواقع بواسطة توسيع السيطرة على القدس، واستمرارها في تنفيذ مشروع تهويد القدس، وتعزيز الوجود اليهودي فيها، وجذب

أكبر عددٍ ممكنٍ من المغتصبين الصهاينة، وفصلها عن محيطها الفلسطيني، وطرد المواطنين الفلسطينيين منها، وإقامة الأطواق "الاستيطانية" حول المدينة المقدسة من كل الجهات، معززًا ذلك بالجدار العازل، ورفع وتصعيد وتيرة مصادرته أراضيَ المقدسيين الواقعة داخل الجدار لإقامة مستوطنات عليها، وتوسيع القائم منها، وتكثيف البناء "الاستيطاني" في المدينة من جهة، وهدم منازل المواطنين المقدسيين بادعاء تشييدهم منازلهم بدون ترخيص من بلديته، تلك الممارسات تؤكد على أنه: لا لإعادة القسم الشرقي من القدس للفلسطينيين، وعلى إصرار "إسرائيل" على أن القدس عاصمة أبدية موحدة للكيان "الإسرائيلي".

إن استمرار الموقف "الإسرائيلي" الرافض للانسحاب من الجزء الشرقي من القدس، يعتمد على ثبات المتغيرات الموضوعية التي ساهمت بشكل أو بآخر في تشكيله، وأهمها:

1- التفوق العسكري "الإسرائيلي".

2- الدعم الأمريكي المطلق، والتزامها بإعطاء "إسرائيل" فرصة كاملة لتحقيق أهدافها، وكذلك التزامها بعدم تأييد أي مطلب يوجه "لإسرائيل" بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة عام **1967**م.

3- وضوح الهدف الاستراتيجي "الإسرائيلي" وهو (استراتيجية الحكم الذاتي).

يتضح مما سبق، بأن احتمال استمرار الرفض "الإسرائيلي" للانسحاب من الجزء الشرقي من القدس، هو الاحتمال المفضل بالنسبة "لإسرائيل"، وتعمل على تكريسه، وتسعى إلى إبقاء الوضع الحالي كأساس للحل، وحسب هذا الاحتمال، فإن "إسرائيل" وبلدية الاحتلال في القدس تكون صاحبة السيادة السياسية المطلقة على القدس، وتبقى حدود القدس كما هي حالياً، مع ضمان حرية العبادة لجميع الأديان، ومنح مكانة خاصة للأماكن المقدسة لدى المسلمين والمسيحيين، وتفضل "إسرائيل" أن يكون الأردن الشريك الأول في إدارة هذه الأماكن، إضافة إلى أطراف عربية وإسلامية توافق على هذا الحل، وذلك يُمكن "إسرائيل" من تقسيم المسجد الأقصى، وهذا طرح مقبول من "الإسرائيليين"، ولكنه مرفوض من قبل الفلسطينيين، وقد عبر سكان القدس الفلسطينيون عن رفضهم لهذا الاحتمال منذ الاحتلال عام **1967**م، حيث تم مقاطعة انتخابات البلدية، وعدم المشاركة في المجلس البلدي (الوظيفي)، معتبرين أن ذلك اعترافاً بالاحتلال[52].

الاحتمال الثاني– قبول "إسرائيل" بالانسحاب من الجزء الشرقي من القدس (مدينة مقسمة ومفصولة، إقامة عاصمة فلسطينية في الجزء الشرقي من القدس):

إن ارتباط الموقف "الإسرائيلي" بالمنطلقات والأهداف الصهيونية، واستمراريته فترة طويلة من الزمن لا يعنيان استحالة التأثير فيه وتغييره، فالتجربة التاريخية تؤكد أن "إسرائيل" انسحبت من أراضٍ عربية احتلتها مرتين: الأولى كانت عام **1956**م، وذلك عندما انسحبت من سيناء وقطاع غزة تحت ضغط أمريكي، سوفياتي، دولي، والثانية عندما انسحبت من الأراضي اللبنانية التي احتلت عام **1982**م، نتيجة للمقاومة الوطنية والإسلامية اللبنانية[53].

إن احتمال قبول "إسرائيل" بالانسحاب من الجزء الشرقي من القدس، يتطلب أولاً: اختفاء المتغيرات الموضوعية التي ساعدت على تمسك "إسرائيل" بمواقفها لتحل محلها متغيرات أخرى تفرض على الإسرائيليين الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، والتسليم بأنه لا مفر من القبول بإقامة الدولة الفلسطينية، ويرتكز على تضافر عدة عوامل أهمها:

1- تطور القوة العسكرية لدول الصراع العربي – "الإسرائيلي".

2- تصعيد أعمال المقاومة ضد "إسرائيل".

3- بلوغ درجة عالية من التضامن العربي.

4- حدوث استجابة أمريكية للمطالب العربية[54].

ووفق هذا الاحتمال، سيتم تقسيم المدينة إلى جزأين: فلسطيني و"إسرائيلي" بواسطة إقامة حواجز بين أجزاء المدينة، وعدم السماح للانتقال بين أجزائها، وسيتم تجزئة السيادة على القدس بين الفلسطينيين و"الإسرائيليين"، سيادة "إسرائيلية" على الجزء الغربي، وسيادة فلسطينية على الجزء الشرقي، وبذلك تتحول القدس إلى منطقة حدودية، وتكون الحدود المقترحة حدود الرابع من حزيران لعام **1967**م بحيث تمثّل حدود العام **1967**م، حداً فاصلاً بين القسمين، ويعتمد تطبيق هذا الاحتمال على الشرعية الدولية، التي تنص على انسحاب "إسرائيل" من الأراضي التي احتلتها عام **1967**م، بما في ذلك القسم الشرقي من القدس، ووفق هذا الاحتمال ستقام عاصمة فلسطينية في الجزء الشرقي من القدس، ويشكل هذا الاحتمال المطلب التفاوضي الفلسطيني لحل جيوسياسي[55].

وتري "إسرائيل" في ذلك التقسيم، أو الاحتمال، بأن تكون المدينة عاصمة لأي كيان آخر، نسفاً لجوهر التطلعات الصهيونية، ولإجماع الرأي العام "الإسرائيلي"، وإلى تفسخ نسيج المجتمع "الإسرائيلي"، وحدوث انقسامات داخلية، وخلافات مع يهود العالم تؤثر على المستقبل السياسي "الإسرائيل"، علاوة على أن تقسيم القدس قد ينعش المطالب الإسلامية بملكية حائط البراق، كما يقوي المطالب الداعية لاستعادة القدس الغربية[56].

الاحتمال الثالث– تراجع الموقف الفلسطيني بمطالبة "إسرائيل" بالانسحاب من الجزء الشرقي من القدس (تحديد السيادة بناءً على حدود جدار الفصل):

اتسم الموقف العربي من قضية الصراع حول القدس خلال مراحل الصراع المختلفة بالتراجع، كما طرأ تعديل على أولويات النضال العربي الفلسطيني، وتغيراً في أسلوب تعامل العقلية الفلسطينية الرسمية مع الصراع العربي – "الإسرائيلي"، وفي النظرة إلى مستقبل الصراع، فبعد سنوات من الصراع، تراجع العرب عن مقولة "الحقوق العربية التاريخية في فلسطين، وأعلنت قيادة منظمة التحرير عن عدم معارضتها لوجود دولة "إسرائيل" في قلب العالم العربي، وحقها في العيش بأمن وسلام، وعلى ذلك الأساس بنيت فلسفة التفاوض مع "إسرائيل" من أجل حل الصراع سلمياً[57]، كما تراجع العرب عن مقولة الخطر "الإسرائيلي" وتهديده للأمن القومي العربي" وقبلوا مبدأ إنهاء العداء مع "إسرائيل"، ومبدأ اندماج "إسرائيل" في المنطقة بعقد المؤتمرات الاقتصادية والتعاون الإقليمي في المجالات كافة، لكن هذا التراجع لم يصل حتى الآن إلى الموقف الشعبي بسبب رفض عمليات التطبيع، والنظرة لاستمرار حالة العداء على الصعيد الشعبي[58].

وعلى الرغم من أن الموقف الفلسطيني يعاني من التراجع، فإنه مهدد بمزيد من التراجع في ظل الإخفاقات الناجمة عن اتفاقات أوسلو، وانسداد الأفق أمام عملية التسوية السياسية التي يمكن أن تؤدي إلى تحقيق الأهداف الفلسطينية[59]، وفي ظل إصرار جميع الأطراف العربية على استمرار العملية السلمية، واستبعاد الخيارات الأخرى، بالرغم من الجمود الذي أصاب العملية السلمية على معظم المسارات[60]، استمر الجانب الفلسطيني بالتمسك بخيار السلام، وبمبدأ المفاوضات، فهو يتعامل مع المفاوضات كخيار وحيد، وغير قادر على وقفها، وحتى عندما أوقف الجانب الفلسطيني المفاوضات، ليس رفضاً لمبدأ المفاوضات، بل لأن "إسرائيل" لم تقدم أي تنازلات، ولم تلتزم بأية اتفاقات موقعة، ولأنهم وجدوا أن المفاوضات ستكون بدون تحديد مرجعية لها[61].

إن الجانب الفلسطيني اليوم، هو أبعد ما يكون عن تحقيق الأهداف الوطنية المتمثلة في إقامة الدولة المستقلة عاصمتها القدس، إذ أن الآفاق المستقبلية لا تشير في الوقت الراهن إلى وجود فرص للوصول إلى اتفاق حول قضية القدس، بل تبدو معدومة أمام إصرار "إسرائيل" على موقفها القائم على "اللاءات الخمس"، وهي:

1- لا لإعادة القسم الشرقي من القدس للفلسطينيين، والقدس عاصمة أبدية موحدة للكيان "الإسرائيلي".
2- لا لعودة الكيان "الإسرائيلي" إلى حدود ما قبل حرب 1967م.

3- لا لوجود جيش عربي في الضفة الغربية.
4- لا لإزالة المستوطنات اليهودية في الضفة والقطاع.
5- لا لعودة اللاجئين الفلسطينيين[62].

إن استمرار تراجع الموقف الفلسطيني يعتمد على ثبات المتغيرات الموضوعية التي ساهمت بشكل أو بآخر في تشكيله، وأهمها:

1- ضياع الإجماع الفلسطيني حول طبيعة الصراع والحل، (تغيب فكرة تحرير فلسطين، وتغيب الخيار العسكري عربياً وفلسطينياً).
2- عجز الأنظمة العربية الفعلي عن المواجهة العسكرية النظامية ضد الكيان "الإسرائيلي".
3- تبعية الأنظمة العربية للدول الاستعمارية.
4- انشغال الأنظمة العربية الفعلي بالحفاظ على ذاتها.
5- غياب المهنية التفاوضية، وعشوائية التفاوض، وإهمال التفاصيل التفاوضية.

ووفق هذا الاحتمال، تقوم "إسرائيل" بفرض حلول وترتيبات من طرف واحد، وسيتم تحديد السيادة بناءً على حدود الجدار، المسار الحالي (أو أي مسار مستقبلي للجدار يخرج أحياء فلسطينية ويعزلها عن المدينة) سيشكل الحدود السيادية لكل طرف، بحيث تتخلى "إسرائيل" عن سيادتها وفرض قوانينها على الأحياء الفلسطينية التي انقطعت عن المدينة نتيجة بناء الجدار، بحيث تنتقل فعلياً للسيطرة والسيادة الفلسطينية، في حين تحتفظ "إسرائيل" بالسيطرة والسيادة على الأحياء المتبقية والواقعة خارج الجدار[63].

والفرضية في هذا الاحتمال، أن الجدار قد يتم تعديل مساره لعزل المزيد من الأحياء الفلسطينية عن القدس، إلا أن ذلك سيتم بناء على خطوات يحددها الطرف "الإسرائيلي" دون اتفاق، أو ضمن رتيبات لا تشكل اتفاقية سلمية، بل إنها تشكّل خطة فصل شبيهة بما قامت به "إسرائيل" في قطاع غزة في صيف **2005**م، هذا الاحتمال يتوافق مع خطة رئيس الوزراء ايهود اولمرت (آذار **2006**) للقيام بمزيد من الخطوات الأحادية الجانب لضم الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية، وضم مستوطنات مثل: "عتيسيون" التي تقع ما بين الخليل وبيت لحم و"معاليه أدوميم" وغيرها للقدس، أي تنفيذ المشروع "الإسرائيلي" الذي كان قد تحدث عنه أكثر من مسئول منذ سنوات عن إيجاد القدس الكبرى[64].

يلاقي هذا الاحتمال قبولاً كبيراً لدى "الإسرائيليين"، لأنه يمكّنها من الاحتفاظ بالسيطرة على كامل القدس، كما يعطي الانطباع في ذات الوقت بأنها قدمت تنازلات تسمح بإقامة عاصمة للفلسطينيين في أجزاء من القسم الشرقي من القدس، وفي المقابل، يرفض

الفلسطينيون هذا الاحتمال الذي لا يلبي الحد الأدنى من مطالبهم في القدس، ومن المؤكد أن أي تعريف بديل للقدس سوف يهدد أية قيادة فلسطينية، وسيقوض شرعيتها وتمثيلها للشعب الفلسطيني.

الاحتمال الرابع- ثبات الموقف الفلسطيني، وعدم التنازل عن تحقيق الأهداف الفلسطينية، وفي مقدمتها قيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس (سيادة مشتركة فلسطينية - "إسرائيلية" على القدس، مشروع "المدينة المفتوحة"):

تمحور الموقف الفلسطيني، من قضية الصراع العربي "الإسرائيلي"، حول مجموعة من الأهداف والسياسات العربية، التي تم تبنيها بعد تراجع الهدف العربي بخصوص تحرير فلسطين، والقضاء على الكيان الإسرائيلي بعد حرب **1967**م، وما تلاها من نتائج، فقد بدأت تلك السياسة بتبني هدفين هما: إزالة آثار عدوان **1967**م، بضمان الانسحاب "الإسرائيلي" من المناطق المحتلة سنة **1967**م، والعمل على تحقيق مبدأ تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وإقرار حقوقه المشروعة، أما الوسائل المعتمدة لتحقيق هذين الهدفين، فقد تركزت على العمل العسكري والسياسي معاً: بالاستعداد للحرب القادمة، وتشجيع العمل الفدائي، وانتهاج سياسة العمل السياسي وفق قرارات مؤتمر القمة العربي في الخرطوم عام **1967**م، وهي: لا صلح، لا اعتراف، لا مفاوضات، و لكن وبعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر **1973**م، صار العمل السياسي هو الأساس مع الإبقاء على نفس الأهداف، وبالتالي تراجع العمل العسكري لصالح العمل السياسي[65].

وليس في آفاق المستقبل المنظور ما يوحي باحتمالات ثبات الموقف الفلسطيني، وإن ثبات ذلك الموقف لن يتحقق بشكل سريع، كما لا تبدو هناك مؤشرات تطور إيجابي في المواقف العربية، خاصة الرسمية، باتجاه قضية القدس، وعلى الرغم من ذلك التراجع، فإن ثبات الموقف الفلسطيني، يتطلب حالة من النهوض الفلسطيني والعربي، وتوفير العمق الاستراتيجي الداعم لقوى المقاومة في مواجهة الاحتلال "الإسرائيلي"، وقيام جبهة استراتيجية عربية إسلامية على المستوى الاستراتيجي، وبناء الأطر الشعبية الواسعة لمقاومة "إسرائيل" على المستوى الشعبي، كما يتطلب إعادة النظر في مسيرة التسوية السلمية، وتحقيق الحد الأدنى من توازن القوى، وتعديل الخلل القائم، إذ أن العرب قادرون على تغيير توازن القوى، إن هم سعوا جادين لتحقيق ذلك[66].

ووفق هذا الاحتمال، سيتم احتواء المطالب الفلسطينية في القدس، من خلال إيجاد سيادة مشتركة فلسطينية "إسرائيلية" على القدس كمدينة مفتوحة، وتقسيم المسؤوليات

والصلاحيات؛ ويتم ذلك في إطار استمرار الاعتراف بوحدة المدينة، حيث يتم تعيين حدود وحدات إدارية، تشمل مناطق داخل وخارج حدود بلدية القدس الحالية، وهذا يعني إعادة ترسيم حدود القدس على المستوى البلدي، وضمن هذا الاحتمال تقام بلدية فلسطينية وأخرى "إسرائيلية"، وإقامة سلطة "فوق بلدية" مشتركة تشمل مدينة القدس والمدن التي تحيطها كمنطقة ميتروبولينية، ويتم تقسيم هذه المنطقة الميتروبولينية إلى وحدات إدارية، يتبع جزء منها للبلدية الفلسطينية، وآخر للبلدية "الإسرائيلية" من حيث تلقي الخدمات، ودفع الضرائب وصيانة البنية التحتية وتطويرها، وحسب هذا الاحتمال، فإن توزيع السيادة على إدارة المناطق الدينية يتم حسب الانتماء الديني، أما بشان الإدارة الحضرية فتكون مشتركة وظائفياً وعلى مستويات مختلفة[67].

ربما يلاقي هذا الاحتمال قبولاً جزئياً لدى الفلسطينيين وبعض "الإسرائيليين"، ولكنه لا يشكل نقطة انطلاق وبداية مرغوبة لكلا الطرفين، خاصة مع تزايد الدعوات للفصل التي ينادى بها الساسة والقادة الأمنيون "الإسرائيليون"، وكذلك تتخذ الحكومات "الإسرائيلية" مواقف متشددة، فهي تطالب باستمرار سيطرتها على كامل مدينة القدس بشطريها، مع تقديم طروحات تسعى إلى تطويع المطالب الفلسطينية، ثم الالتفاف عليها.

وأن الاحتمالات السابقة التي طرحت لمستقبل القدس تعاملت بدرجة معينة مع الواقع المفروض على الأرض، أو ما يعرف بالحقائق الاستيطانية التي فرضتها "إسرائيل" منذ احتلالها للمدينة، إلا أن المرحلة التي نشهدها اليوم تثبت أن الحقائق المفروضة أصبحت تشكل خطراً على إمكانية التوصل إلى تسوية ليس بشأن مستقبل القدس فقط؛ وإنما على جدوى حل الدولتين.

خاتمة:

قد يختلف الفلسطينيون شعباً وأحزاباً وجماعات على الكثير من المواضيع، ولكن هناك إجماع فلسطيني على مركزية قضية القدس بسبب أهمية القدس الدينية والتاريخية، وعروبتها، وحول دورها كعاصمة للدولة الفلسطينية المنشودة، على الرغم من مضي خمسة وعشرين عاماً على انطلاق المفاوضات الفلسطينية – "الإسرائيلية"، فإن الحركة الوطنية الفلسطينية لم تحقق أياً من الأهداف الكبرى التي حدّدتها لنفسها على مر السنين، وتحديداً: تحقيق تسوية عادلة وشاملة لقضية القدس، بل تغيرت أهدافها، وفقدت القيادة الفلسطينية القدرة على صوغ أهداف واضحة ومحددة، وعجزت عن بناء رؤيا للقدس، بل إن الأمور تزداد سوءاً بمرور الوقت، إذ بدلاً من أن تقرّب هذه العملية السلام العادل، فإنها زوّدت الاحتلال "الإسرائيلي" بمزيد من التمكين، وأتاحت "لإسرائيل" إحكام سيطرتها الكاملة والحصرية على القدس بحدودها الموسعة، والاحتفاظ لنفسها فقط بالأمن، ويثير ذلك الكثير من القلق والمخاوف في نفوس الفلسطينيين من مدى جدية "إسرائيل" في التوصل إلى سلام

عادل ودائم، غير أن لا شيء يمنع الفلسطينيين والعرب من أن يعاودوا القتال على جبهة المعلومات، لا بشرح فداحة ما ترتكبه إسرائيل في القدس فحسب، بل أيضاً ببناء رؤيا أصحّ لما كانت عليه القدس، وما هي عليه الآن، وما يمكن أن تكون عليه.

وفي نهاية البحث، خلص الباحث إلى عدة نتائج، يمكن إيجازها فيما يلي:

1- هناك تقصير وإهمال وتراخٍ وتخاذل عربي وفلسطيني، أنظمة وحكومات، وشعوب وأحزاب، تجاه مدينة القدس.

2- غياب استراتيجية فلسطينية في المفاوضات تجاه مدينة القدس.

3- هناك إجماع "إسرائيلي" حول موضع "الحق التاريخي اليهودي في القدس"، وعلى ضمان وحدة القدس الجغرافية بشقيها الشرقي والغربي كعاصمة "إسرائيل"، وعدم تجزئتها، وتعميق السيطرة "الإسرائيلية" عليها.

4- منذ توقيع اتفاق أوسلو عام **1993**م، الذي أقر تأجيل قضية القدس إلى مرحلة الحل النهائي للمفاوضات، دخلت "إسرائيل" في سباق مع الزمن لفرض وقائع ملموسة على الأرض، محاولة تقليص المساحة الجغرافية التي ستؤول فيما بعد للسلطة الفلسطينية في إطار نتائج أية مفاوضات مستقبلية مع الفلسطينيين.

5- لم تنجح المفاوضات الفلسطينية – "الإسرائيلية"، التي دخلت نفق الجمود، في جسر الهوة بين الموقفين: الفلسطيني و"الإسرائيلي" حول قضية القدس، والعقم الذي أصاب مسيرة التفاوض بدد الآمال الفلسطينية الرسمية مجدداً، وأورثها إحباطاً واضحاً في ظل الانقسام الفلسطيني.

6- عدم إمكانية إيجاد تسوية نهائية لقضية القدس، لعدم القدرة على جسر الهوة بين المطالب الفلسطينية والمصالح "الإسرائيلية".

7- "إسرائيل" غير معنية بإيجاد حل لقضية القدس، وتسعى لخلق واقع معيشي للفلسطينيين يتماشى مع المصالح "الإسرائيلية"، وحصر قضية القدس في موضوع الأشراف الديني على المقدسات الإسلامية في القدس، وأما مسألة السيادة على القدس، والتي تمثل جوهر المشكلة، فهو غير قابل للنقاش من قبل "الإسرائيليين".

كما خلص الباحث إلى عدة توصيات، يمكن إيجازها فيما يلي:

1- وقف المفاوضات مع سلطات الاحتلال، لأنها تفتقر للجدية، وتطيل أمد الاحتلال، ولا توجد لها مرجعية محددة تحترم حقوق الشعب الفلسطيني وثوابته الوطنية.

2- التداعي إلى بلورة استراتيجية وطنية موحدة ترتكز على التعامل مع الخيارات المتاحة في إطار المصلحة الوطنية الفلسطينية العليا.

3- تشكيل قوى ضغط فلسطينية، مؤسسية وشعبية، تشكل رافداً لفصائل العمل الفلسطيني، وعنصر تحشيد للقوى والطاقات الشعبية واستثمارها في إطار مقاومة الاحتلال ومخططاته الاستيطانية التوسعية.

4- وضع خطة استراتيجية شاملة سياسية، وعسكرية، واجتماعية، واقتصادية، لمقاومة الاحتلال "الإسرائيلي"، وتحقيق الأهداف الوطنية للشعب الفلسطيني، ولمقاومة الإجراءات "الإسرائيلية" لتهويد المدينة المقدسة.

5- تعزيز وحدة الشعب الفلسطيني وإنهاء الانقسام على أساس وحدة الثورة ومقاومة الاحتلال، والارتقاء بها إلى المستوى الذي يمكنها من القيام بواجباتها ومهماتها الوطنية تجاه مدينة القدس".

6- السعي لتأسيس صندوق مالي لدعم صمود الشعب الفلسطيني في مدينة القدس.

7- تكثيف الجهود على الصعيد العربي، للاتفاق على إستراتيجية وطنية موحدة تجاه الصراع العربي – "الإسرائيلي" عامة، ومدينة القدس خاصة، تقوم على فهم مشترك لطبيعة الصراع، والاتفاق على طرق مواجهته، وترتكز على التعامل مع الخيارات المتاحة في إطار المصلحة الوطنية الفلسطينية العليا.

الهوامش:

1- عارف العارف، نكبة فلسطين والفردوس المفقود 1947- 1955، ج2، دار الهدى، ص452.
2- عبد الله التل، كارثة فلسطين: مذكرات عبد الله التل قائد معركة القدس. ط1 (كفر قرع –فلسطين: دار الهدى للطباعة والنشر، 1990)، ص371.
3- أسامة حلبي، مسألة القدس في ضوء الاتفاقيات الفلسطينية – الإسرائيلية، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 31، 1997، ص98.
4- جانسن تري، إدارة كارتر والفلسطينيون: فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلينتون، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1996، بيروت، ص235-236.
5- نص الوثيقة الأولى لاتفاق كامب ديفيد، تسوية النزاع في الشرق الأوسط: قرارات، مشروعات، مبادرات (تونس: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 1988)، ص315).
6- محمد خضر الرفاعي، اتفاقيات السلم المصرية الإسرائيلية، دار الجليل، عمان، 1984، ص18.
7- المرجع السابق، نفس الصفحة.
8- عادل محمود رياض، الحدود والكيان السياسي للدولة الفلسطينية: الدولة الفلسطينية حدودها ومعطياتها وسكانها، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة،1991، ص90-91.
9- محمد مطر النخال، أثر سياسة الإغلاق على الأداء الوظيفي لميتروبوليت القدس الشرقية، (نحو إستراتيجية فلسطينية تجاه القدس- تحرير: صالح عبد الجواد)، مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني، جامعة بيرزيت، رام الله، ص346.
10- شذا خطيب، القدس العربية 30 عاماً من التهديد والتحدي، دار مجدلاوي للنشر، 2001،عمان، ص25.

11- نص الدعوة التي وجهها الرئيسان الأميركي جورج بوش والسوفياتي ميخائيل غورباتشوف إلى أطراف النزاع العربي – الإسرائيلي لحضور مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 9، ص194-195.
12- نظام محمود بركات، الصراع العربي – الإسرائيلي منذ مدريد وحتى 1998- الجانب السياسي، (الصراع العربي مع الصهيونية وإسرائيل عبر مائة عام)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1999، عمان، ص231.
13- نص الدعوة التي وجهها الرئيسان الأميركي جورج بوش والسوفياتي ميخائيل غورباتشوف إلى أطراف النزاع العربي – الاسرائيلي لحضور مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 9، ص194-195.
14- نزار أيوب، الوضع القانوني لمدينة القدس في مشاريع التسوية السياسية (رام الله: مؤسسة الحق، 2001)، ص136-137.
15- محمد رشيد عناب، القدس في مشاريع التسوية السياسية 1967- 2000 (رام الله: دار الشيماء للنشر والتوزيع، 2012)، ص126-127.
16- محمد عوض الهزايمة، القدس في الصراع العربي - الصهيوني، عمان، دار سراء، 2000، ص140.
17- دوري غولد، القدس: الحل الدائم، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٦، ١٩٩٦، ص113.
18- عناب، مرجع سابق، ص140-141.
19- وثيقة ابي مازن - بيلين: عملية السلام، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، 1998.
20- وثيقة بيلين - ايتان: عملية السلام، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، 1998.
21- أسامة حلبي، الوضع القانوني للقدس ومواطنيها العرب، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1997م، بيروت، ص66-67.
22- عايد، خالد، خطة الفصل الإسرائيلية بين متطلبات الأمن والعزل العنصري، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 48، 2001، ص38.
23- جيفري أرونسون، القدس الكبرى تبتلع مساحة الضفة الغربية، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 19، 1994، ص2117-118.
24- إبراهيم أبو جابر وآخرون: مستقبل القدس وسبل إنقاذها (أم الفحم-فلسطين: مركز الدراسات المعاصرة، 1997)، ص38.
25- علائي داود البيطار، المخططات الإسرائيلية لتهويد القدس والآثار السلبية لمخطط القدس 2000 وجدار الفصل والتوسع الاستيطاني، مؤتمر القدس العلمي السادس (غزة-فلسطين: مؤسسة القدس الدولية، 2013)، ص 3.
26- أيوب، مرجع سابق، ص149.
27- نواف الزرو: القدس في مشاريع التسوية السياسية، موقع الكتروني:
http://www.philadelphia.edu.jo/philadreview/issue5/no5/6 .pdf.
28- وليد سالم، المستقبل السياسي للقدس، (نحو استراتيجية فلسطينية تجاه القدس، صالح عبد الجواد محرراً) (رام الله: مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني -جامعة بيرزيت، 1998)، ص225.
29- ممدوح نوفل، عملية السلام بعد قمة كامب ديفيد الثانية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 43، 2000، ص87-91.
30- أكرم هنية، أوراق كامب ديفيد (القدس: شركة مؤسسة الأيام للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع، 2000)، ص80.
31- مركز التعاون والسلام الدولي، السيناريوهات المستقبلية للقدس الشرقية، القدس، 2014، ص34.
32- بعد 15 عاما: فشل كامب ديفيد، كواليس محادثات السلام في كامب ديفيد عام 2000م، موقع المصدر الالكتروني: http://www.al-masdar.net.
33- مركز التعاون والسلام الدولي، مرجع سابق، ص35.

34- شارل أندرلين، الحلم المكسور: قصة فشل عملية السلام في الشرق الأوسط 1995 – 2000، ترجمة: مدني قصري، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،2010، بيروت، ص214-215.
35- مقترحات كلينتون لإنهاء النزاع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 46/45، ص162-168.
36- رسالة التحفظات الفلسطينية تجاه مقترحات الرئيس بيل كلينتون، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 45-46، ص 164-168.
37- ماهر الشريف، قرن على الصراع العربي-الصهيوني (دمشق: دار المدى للثقافة والنشر، 2011)، ص398.
38- النص الكامل لخطاب بوش: صحيفة الأيام،2002/7/1م.
39- عزمي بشارة، مخاطر النظرة الأمريكية – الإسرائيلية إلى الدولة الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 65، 2006، ص20.
40- ممدوح نوفل: ما العمل بعد لقاء بوش خطبة الوداع لعملية السلام، 2002/07/01م، موقع الكتروني: http://www.mnofal.ps/ar/2002/07/
41- الشريف، مرجع سابق، ص398.
42- نص بيان التفاهم المشترك بين رئيس الحكومة الإسرائيلية والرئيس الفلسطيني الذي تلاه الرئيس جورج بوش في مؤتمر أنابوليس (http://usinfo.state.gov).
43- مركز التعاون والسلام الدولي، مرجع سابق، ص56.
44- خطة كيري: وكالة فلسطين اليوم الإخبارية، الموقع الالكتروني: https://paltoday.ps/ar/post/189041.
45- خليل التفكجي: مشروع القدس الكبرى، وكالة فلسطين اليوم الإخبارية، الموقع الالكتروني: https://paltoday.ps/ar/post/186835.
46- عناب، مرجع سابق، ص129.
47- مجلة الدراسات الفلسطينية: معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية عمان 1994/10/17م، ص183.
48- عناب، مرجع سابق، ص129.
49- سامي مسلم، النضال من أجل القدس: مشروع برنامج عمل من أجل السلام، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية - باسيا، 1996، ص96.
50- حلبي، الوضع القانوني للقدس ومواطنيها العرب، مرجع سابق، ص72-73.
51- كفاح زبون، ومحمد الدعمه: الوصاية الأردنية على المقدسات الإسلامية "مفاوضات الظل"، صحيفة الشرق الأوسط 5 /2014/3.
52- مركز التعاون والسلام الدولي، مرجع سابق، ص80.
53- عطا محمد صالح زهرة، الموقف الإسرائيلي من الدولة الفلسطينية، مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية، عدد 60، 1989، ص72.
54- المرجع السابق، نفس الصفحة.
55- مركز التعاون والسلام الدولي، مرجع سابق، ص80.
56- وليد المدلل، إسرائيل ومستقبل التسوية في القدس، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد 16، عدد 2، 2008، ص794.
57- فريد أبو ضهير، أوسلو: اتفاق سلام أم خطة أمنية، مجلة السياسة الفلسطينية، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، عدد 20، 1998، ص89.
58- بركات، مرجع سابق، ص232.
59- زياد أبو عمرو، ملامح الصراع العربي – الإسرائيلي منذ كامب ديفيد حتى أوسلو، (صراع القرن – الصراع العربي مع الصهيونية وإسرائيل عبر مائة عام)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1999، عمان، ص153.
60- بركات، مرجع سابق، ص219.

61- إبراهيم أبراش، المفاوضات والخيارات (البديلة) ومستقبل السلطة الفلسطينية، موقع الكتروني: المفاوضات والخيارات (البديلة) ومستقبل السلطة الفلسطينية، موقع الكتروني: http://www.palnation.org/vb/showthread.php?t=720
62- صالح، محسن: فلسطين دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، مركز الإعلام العربي، 2002، بيروت، ص480.
63- مركز التعاون والسلام الدولي، مرجع سابق، ص75.
64- المرجع السابق، نفس الصفحة.
65- بركات، نظام محمود: الصراع العربي – الإسرائيلي، ص209.
66- أبو عمرو، مرجع سابق، ص156.
67- مركز التعاون والسلام الدولي، مرجع سابق، ص80.

القدس في ضوء المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية.. واقع ومستقبل

مؤتمر القدس العلمي- العاشر 2016

رؤيتنا

تسعى مؤسسة القدس أن تكون أكبر وأوسع إطار مدني وعربي وإسلامي وعالمي، يجمع ويمثل ألوان الطيف الديني والمذهبي والفكري والسياسي والعرقي والثقافي للأمتين العربية والإسلامية، وينظم جهودها للحفاظ على الهوية الحضارية للقدس وإنقاذها ودعم أهلها في الداخل والخارج في إطار مهمة تاريخية هي العمل لتوحيد الأمة على تحرير فلسطين.

